المجلس الأعلى للاستثمار يستعرض مشاريع القانون ١٨

عرنوس لـ«الوطن»: الحكومة ترحب بالمستثمرين وأبواب المسؤولين مفتوحة أمام الجميع

الموافقة على التفاوض مع الراغبين باستثمار المقسم ٤٧ في البرامكة وعلى إدخال مؤقت لأعداد محدودة من السيارات للمشروعات السياحية

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس في تصريح لـ«الوطن»، أنه يضمن شخصياً إزالة كل العقبات وحل أي مشكلة تواجه المستثمرين أثناء التحضير للعمل الاستثماري الذي تم تبسيط إجراءاته بشكل كبير من حيث التسهيلات وسرعة الترخيص وإنجاز البيئة المناسبة للاستثمار.

وشدد رئيس الوزراء على أن الجميع مدعوون للعودة إلى سورية، مستثمرين ومواطنين، وأن بابه وأبواب جميع المسؤولين مفتوحة أمام الجميع، مشيراً إلى أن ما يحدث اليوم من مشكلات في الاقتصاد العالمي، يجب أن يكون حافزاً إضافياً للمستثمرين السوريين للعودة إلى وطنهم لأنه الضمانة الأكبر لأي مواطن سوري.

وختم عرنوس تصريحه بالتأكيد على أن مرسوم العفو الأخير الذي أصدره السيد الرئيس بشار الأسد أزال كل معوقات العودة لجميع المواطنين السوريين وليس للمستثمرين فقط.

وكان رئيس مجلس الوزراء قد ترأس أمس اجتماعاً للمجلس الأعلى للاستثمار لتتبع واقع تنفيذ المشروعات الاستثمارية الحاصلة على إجازة استثمار وفق أحكام القانون ١٨ لعام ٢٠٢١، والتي بلغ عددها ٣٢ مشروعاً بتكلفة تقديرية ١،٣٥٧ تريليون ليرة سورية وتؤمن ٢٨٧٥ فرصة عمل.

وتتركز المشروعات الحاصلة على إجازة استثمار في قطاعات الصناعات الغذائية والكيميائية والنسيجية والطاقات المتجددة والأدوية والمستلزمات الطبية وإنتاج حليب الأطفال وصناعة الخشب ومواد البناء والصناعات الورقية والمعدنية والمنظفات والزيوت والسمنة وصناعة الأسمدة الفوسفاتية إضافة إلى طحن القمح وصناعة وإنتاج وحفظ الفواكه والمقبلات الغذائية وصناعة الشواحن بأنواعها والحاسب المحمول ووصلات الشحن ونقل البيانات والخدمات وغيرها.

ووافق المجلس لمحافظة دمشق على البدء بالتفاوض مع الشركة الراغبة باستثمار موقع مشروع المقسم ٤٧ في منطقة البرامكة، وعلى المساحات المقرر إضافتها إلى العقار ١٩٣٧ في برج إسلام باللاذقية لمصلحة وزارة السياحة وعلى استثمار فندق تراثي من مستوى ثلاث نجوم في مركز مدينة حماة، وعلى مشروع تشييد فندق من مستوى ثلاث نجوم في محافظة حمص.

وقرر المجلس السماح بالإدخال المؤقت لأعداد محدودة من السيارات للمشروعات السياحية التي تتجاوز قيمتها ٣٠ مليار ليرة والمتعاقد عليها مع الجهات العامة والوحدات الإدارية والمصدقة أصولاً وفق قرارات المجلس الأعلى للسياحة.

المهندس عرنوس أكد ضرورة المتابعة المستمرة لمراحل تنفيذ كل مشروع حتى وضعه بالإنتاج وتذليل أي عقبات تعترض التنفيذ، والتركيز على الاستثمار في القطاع الزراعي الذي يعد الحامل الرئيس للاقتصاد الوطني ولدوره المهم في الناتج الإجمالي المحلي ومساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره فرص العمل لشرائح واسعة، مشدداً على ضرورة تحديد أولويات التنمية في جميع المناطق بما يعزز التنمية الاقتصادية المجتمعية وتأمين متطلبات السوق المحلية من مختلف المواد وتخفيف فاتورة الاستيراد.

الاجتماع الذي حضره وزراء الإدارة المحلية والبيئة والاقتصاد والسياحة والأشغال العامة والإسكان والمالية والزراعة والصناعة والتجارة الداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل والدولة لشؤون الاستثمار والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي وحاكم مصرف سورية المركزي ومحافظا دمشق وحماة وعدد من المعنيين في مجال الاستثمار، ناقش آليات وإجراءات العمل بأقصى الطاقات والإمكانات لتفعيل قانون الاستثمار من إعداد أضابير جاهزة للمشروعات الاستثمارية وعرضها على المستثمرين ومواصلة تقديم كل التسهيلات والمزايا التي تضمنها قانون الاستثمار الجديد بما ينشط الواقع الاستثماري في جميع المحافظات ويحقق التنمية المتوازنة والمستدامة الاقتصادية المجتمعية والاستثمار الأمثل للمقومات التي تتميز بها كل منطقة.

واستعرض المجلس المشروعات الصناعية والزراعية المستوفية للاشتراطات المطلوبة والمطروحة للحصول على إجازة استثمار وتشمل عدداً من المجالات والقطاعات الحيوية، إضافة إلى عدد من المشروعات التي يتم التنسيق بها مع وزارة الصناعة للحصول على الترخيص الصناعي لها، حيث تم التأكيد على الإسراع في استكمال الإجراءات المتعلقة بمنح تلك المشروعات إجازة استثمار وتذليل أي صعوبات قد تحدث بالتنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المعنية، ووفق أحكام قانون الاستثمار.

وتم تكليف هيئة التخطيط والتعاون الدولي التنسيق مع الجهات المعنية بخصوص المناطق التنموية لإدارة ملف الجغرافيا الاقتصادية على النحو الأمثل.

الوزير والفلاحون.. وحوار البحث عن حلول

إبراهيم لـ«الوطن»: طالبنا بإيجاد آلية للتسويق وخصوصاً للحمضيات والتفاح قبل بداية الموسم القادم

رامز محفوظ

عقد في مقر الاتحاد العام للفلاحين أمس اجتماع برئاسة وزير الزراعة محمد حسان قطنا ورئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم وحضور أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد وعدد من المديرين المركزيين في الوزارة، طرحت خلاله مواضيع متعددة على رأسها تأمين مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب، وموضوع الثروة الحيوانية وتأمين الأعلاف اللازمة لها وإحصاؤها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم أن وزير الزراعة تحدث عن إمكانيات الحكومة في تأمين احتياجات الفلاحين وسجل جميع الأمور التي تحتاج للمعالجة من أجل طرحها على مجلس الوزراء والعمل على معالجتها.

وأشار إبراهيم إلى أن الاتحاد طالب خلال الاجتماع بإيجاد آلية للتسويق وخصوصاً للحمضيات والتفاح قبل بداية الموسم القادم إضافة لتسويق الحبوب، مشيراً إلى أن تسويق الحمضيات كان من أبرز المطالب التي جاءت حيث يجب أن يتم من خلال إيجاد أسواق خارجية أو داخلية لتسويق هذا المنتج للوصول إلى موسم تسويقي جيد للعام القادم، مضيفاً إن هناك عدة أمور يجب التنسيق بخصوصها بين الاتحاد العام للفلاحين ووزارة الزراعة بشكل دائم.

وركز وزير الزراعة خلال الاجتماع على دور الاتحاد العام للفلاحين كشريك أساسي لوزارة الزراعة في وضع الخطة الإنتاجية الزراعية وتأمين كل ما يلزم لتنفيذها والتواصل المباشر مع الفلاحين والحضور معهم في حقولهم لمعرفة الصعوبات والمشاكل التي تواجههم وتقديم الحلول لها بهدف مساعدتهم على زراعة أراضيهم وتثبيتهم فيها وتحسين إنتاجهم ودخلهم، لافتاً إلى مشاركة الاتحاد في ملتقى تطوير القطاع الزراعي ووضع البرامج التنفيذية المنبثقة عنه.

وأشار إلى أهمية التعاون بين جميع الجهات لتسويق أكبر كميات من القمح من الفلاحين، وهو ما يساهم بتعزيز المخزون الإستراتيجي ويقلل من فاتورة الاستيراد، وتأمين مخزون من السماد الآزوتي تحضيراً للموسم القادم، إضافة إلى تأمين بقية مستلزمات الإنتاج قبل البدء بالخطة القادمة.

وأوضح أن كل اللجان المشكلة في وزارة الزراعة يكون فيها عضو من الاتحاد على مستوى الجمعية أو الرابطة أو الاتحاد في المحافظة أو المكتب التنفيذي، لافتاً إلى أهمية التعاون في دعم الثروة الحيوانية وتأمين الأعلاف وتوزيعها لإيصال المقننات إلى المربين المستحقين، إضافة للقاحات والأدوية البيطرية.

وذكر أن عملية إحصاء الثروة الحيوانية ستكون بطريقة علمية جديدة وفق شريحة إلكترونية وهذا سيساهم في تحديد عدد القطعان ونموها واحتياجاتها من الأعلاف والأدوية البيطرية ويخفف من الهدر في هذا المجال.

من جهته أشار رئيس الاتحاد العام للفلاحين خلال الاجتماع إلى أهمية التكامل والتعاون بين الاتحاد والوزارة وتطوير هذا التعاون ليشمل المجالات كافة بما يخدم القطاع الزراعي والفلاحين ويساهم في تحسين الإنتاج، لافتاً إلى أن الانتشار الواسع للاتحاد على مستوى كل قرية والتواصل المستمر بين كل أعضائه من جمعيات وروابط وفروع يجعله قريباً من الفلاحين ويساعد على نقل مشاكلهم وطرح الحلول المناسبة لها.

التعتيم العام.. خسائر كبيرة في الأجبان والألبان

منتجون وباعة: خسائرنا بالملايين وعلى الحكومة تعويضنا

الوطن

خسائر كبيرة تسبب بها التعتيم العام الذي حدث يوم الجمعة واستمر حتى عصر السبت تقريباً، وكانت الخسائر الأكبر في مجال الأجبان والألبان التي تحتاج إلى تبريد مستمر في فصل الصيف.

ولم تقتصر الخسائر على المحال، وتجاوزتها إلى المنازل، حيث تم رمي الكثير من الأطعمة في سلال المهملات، وتحولت الثلاجات إلى أماكن منتجة للحرارة وليس العكس، باستثناء المنازل التي تملك منظومات طاقة شمسية تساهم في إقلاع الثلاجات ولو لفترات قصيرة.

ب. عمار صاحب محل أجبان وألبان في منطقة البرامكة، قال لـ«الوطن»: إن خسارته يومي الجمعة والسبت بالملايين، لأنه اضطر إلى إتلاف ٤ برادات مملوءة بالألبان والأجبان بأنواعها إضافة إلى الحليب الطازج والمعلب.

وأوضح صاحب المحل أن القصة لا تتعلق فقط بانقطاع الكهرباء، بل بشح مادة المازوت في السوق السوداء وارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق، الأمر الذي منعه من تشغيل المولدات لأكثر من ساعتين خلال اليومين، وبالتالي أصبح أمام أمرين لا ثالث لهما، إما بيع المواد وخسارة الزبائن وربما التسبب بحالات تسمم، أو إتلافها وخسارة الملايين، وهذا ما فعله، متسائلاً عن دور الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان في مثل هذه الظروف، وهل ستعوض الحكومة أصحاب هذه المحال عن خسائرهم، لأنها المسؤولة عن الانقطاع أم إنها ستتركهم ليعوضوها بوسائلهم الخاصة؟

أبو عامر موزع حليب يأتي يومياً من القنيطرة إلى منطقة ضاحية قدسيا، يوزع لأكثر من ١٠ محال كمية تتجاوز الطن، يقول إن خسائره يوم السبت فقط تجاوزت مليون ليرة، لأن أغلب المحال استغنت عن شراء كميات جديدة من الحليب بسبب استمرار انقطاع الكهرباء وعدم الثقة بعودتها مساء السبت أو حتى صباح الأحد على اعتبار أن العطل كان كبيراً وعاماً في كل المحافظات السورية، ورغم محاولاته بإغراء أصحاب المحال عبر تخفيض السعر، إلا أنهم – حسب قوله – امتنعوا لأنهم بغنى عن دفع ولو ليرة واحدة في مادة ستتلف بعد ساعات.

وحسب جولة «الوطن» على أكثر من سوق، تبين أن محال معينة في أكثر من منطقة، احتكرت العمل، بسبب امتلاكها لكميات من المازوت مكنتها من تشغيل المولدات أغلب ساعات يومي الجمعة والسبت، لكن حتى هذه المحال لم تنجُ من الخسارة، وذلك لامتناع الناس عن الشراء إلا بكميات قليلة جداً للسبب ذاته وهو انقطاع الكهرباء، والخوف من تلف المواد، ولأن هذه المحال رفعت أسعارها بشكل فوري من أجل تعويض سعر المازوت المرتفع جداً في السوق السوداء.

عضو الجمعية الحرفية لصناعة الألبان والأجبان أحمد السواس، قال لـ«الوطن» إن التعتيم العام الذي حدث يومي الجمعة والسبت مترافقاً بارتفاع أسعار حوامل الطاقة بشكل كبير، أدى إلى خسائر كبيرة جداً في هذه الصناعة، لدرجة أن بعض الحرفيين أصبحوا خارج الخدمة تماماً وتوقفوا عن العمل لأنهم حرفيون صغار برؤوس أموال بسيطة في ورشات صغيرة وبعدد عمال قليل يعملون بـ«المياومة» أساساً ولا يستطيعون تحمل مثل هذه الخسائر.

وكشف السواس أن الجمعية لا تستطيع تعويض هذه الخسائر، ولا تقديم أي شيء باستثناء حوامل الطاقة، وهذه هي المشكلة الكبيرة حالياً بين الجمعية وشركة محروقات (سادكوب) التي أوقفت الإنقاذ الإسعافي للحرفيين الصغار منذ أكثر من شهر.

وختم السواس حديثه بالأسف لأن الجمعية عاجزة عن تعويض المتضررين من التعتيم العام، ولأن (محروقات) لا تتجاوب مع الجمعية.

> جمعية الألبان والأجبان: شركة محروقات أوقفت الدعم الإسعافي ولا تتجاوب معنا

مدير حسياء لـ«الوطن»: أكثر من ملياري ليرة إيرادات المدينة خلال النصف الأول من هذا العام وتم توفير أكثر من ٦٥٠ فرصة عمل

رامز محفوظ

كشف مدير المدينة الصناعية بحسياء بسام منصور في تصريح لـ«الوطن» أن إيرادات المدينة الصناعية بلغت خلال النصف الأول من العام الحالي أكثر من ملياري ليرة بزيادة بنسبة تقرب من ٢٠ بالمئة عن الفترة نفسها من العام الماضي، موضحاً أن نسبة الزيادة الأكبر في إيرادات المدينة تكون دائماً في الربعين الثالث والرابع، لافتاً إلى أن عدد المستثمرين الكلي في المدينة الصناعية بلغ نحو ٩٠٦ مستثمرين منهم ٤٠ جدداً دخلوا في الإنتاج خلال العام الحالي.

وأشار منصور إلى أنه لغاية تاريخه بلغ عدد المنشآت العاملة في المدينة ٢٨٦ منشأة برأسمال قدره ٢٥٠ مليار ليرة، وتم خلال العام الحالي توفير أكثر من ٦٥٠ فرصة عمل جديدة معظمها في الصناعات الكيميائية والنسيجية والغذائية.

وأوضح بأن المقاسم الموجودة في المدينة هي مقاسم متوسطة الحجم تتراوح مساحتها بين ١٥٠٠ و٢٥٠٠ متر مربع وهي عبارة عن معامل متوسطة وغير مخصصة للصناعات الثقيلة لكننا بانتظار قرار بعض منشآت الصناعات الثقيلة للعمل في المدينة مثل منشآت صناعة الكيماويات والأسمدة الكيماوية التي تعتبر الأهم والتي لها أسواق مبيع، مشيراً إلى أن هناك مستثمراً تقدم بطلب من أجل إنشاء مصنع لصناعة الإسمنت الأبيض وهو قيد الاكتتاب حاليا.

وعن التسهيلات المقدمة للمستثمرين، أكد منصور بأن أهم مشروع يتم العمل عليه في المدينة الصناعية هو مشروع إحلال بدائل المستوردات والذي يعتبر من أهم المشاريع ويتم العمل على تخصيص الأرض للمستثمرين الذين يرغبون بالاستثمار بهذا المشروع.

وأكد منصور في ختام حديثه أن العمل على مشاريع التوسع في المدينة وتوفير الخدمات والبنى التحتية من أجل تأمين المقاسم بالخدمات اللازمة قائم بشكل دائم.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

«صبحـة» بمرتبة مدير عـام!

حكى لنا الصديق نصيرات عن «صبحـة»: العجوز التي لا تقرأ.. أرسلوها إلى مدرسة محو الأمية وصادف وصولها إلى الصف أن كان الدرس يتمحور حول عبارة (دخل فالح.... خرج فالح). وبعد عودة الختيارة إلى البيت مرهقة في آخر النهار، سألوها عن ماذا درست في الصف؟!

تنهدت صبحة بحسرة وقالت: «ما قرينا شي ولا استفدنا حرف».

– ليش يمّه؟– أي هوّه فالح خلّانا نقرا؟

– شو عمل فالح؟ قضّاها فايت طالع ع الصف. والمعلمة بتقول... خرج فالح.. دخل فالح.

– وأنتي شو كنتي تعملي؟– أنا كنت اتستّر وألبس ع راسي كل ما دخل فالح....

بالمناسبة هذه العجوز – صبحة– ليست مجرد كائن هرم يتعلم على كبر، هي أمنا... هي نحن، لا بل هي مؤسساتنا جميعها. وفالح هذا هو موضوع الدرس الحقيقي.... الحياة، العلم، العمل، المستقبل، الواقع، الحقيقة، سمّه ما شئت.

نعم يا سادة يا كرام، نحن نتعامل مع إيقاع العصر بذات طريقة صبحة، وإن كانت صبحة قد خسرت حصة في درس الأمية، فإننا نخسر حصتنا من درس التاريخ بأكمله.

بعد أن ضحك أبناء صبحة وأحفادها قليلاً، ربما تكون صبحة قد عرفت أن (فالح) مجرد اسم، وهو الدرس بعينه، وليس شخصاً يدخل ويخرج من الحصّة، بالتالي سوف تتعلم العجوز بسرعة في الحصة التالية. ولكن... ماذا عن مؤسساتنا؟!

كانت الدولتان العربيتان الأموية والعباسية تعملان على إيقاع الكون، فسادتا على العالم في زمنهما، وخرجتا حينما خرجتا عن إيقاع عصورهما.

جاء المماليك، والعالم يطور في أسلحته، لكنهم فضّلوا الفروسية على التطور العلمي، فسقطوا بسهولة أمام جحافل العثمانيين الذين تعاملوا مع تكنولوجيا المدافع.

العثمانيون – ذات قرن– وقعوا في مطب رفض الطباعة، وفضّلوا عمليات النسخ، ذات الجماليات، فكان أن خرجوا من إيقاع العصر تدريجياً، وعندما عادوا للطباعة كان العالم قد تجاوزهم وتجاوزنا معهم.

سقطنا مرة أخرى أمام مدافع نابليون، وخرجنا من التاريخ والجغرافيا معاً. في حين لملم الآخرون أنفسهم وتحولوا إلى أمم كبرى تحترم العلم وتمشي على إيقاع الحضارة.

مقابل كل قصة نجاح حصدتها بعض الشركات العالمية وما حققت من سمعة قوية في السوق العالمية، هناك على الجانب الآخر الكثير من الشركات التي فشلت في الاستمرار بالسوق، ومن بينها شركات كبرى كانت ذات سيطرة عالمية؛ لكنها على الرغم من ذلك أغلقت أبوابها ولم تعد موجودة في الوقت الحالي، وتختلف أسباب اختفاء هذه الشركات!

ارتبط التصوير الفوتوغرافي باسم «كوداك» طوال قرن كامل؛ هذه الشركة الرائدة وفّرت «ديمقراطية الصورة»، بجعلها «تخليد الذكرى» أمراً متاحاً للجميع وبأسعار معقولة.

وقبل سنوات كثيرة من ظهور مصطلح ربط الناس شعار لحظة كوداك بلحظات حياتهم الثمينة، التي شجعت على توثيقها بلا قلق من الحصول على اللقطة المثالية؛ فالفيلم يسع عشرات الصور، ولا بدّ من نجاح إحداها.

تربّعت «كوداك» على عرشها سنوات طويلة، حتى العام ٢٠٠٥ حين اكتسحت الكاميرات الرقمية السوق واكتسبت شعبية متزايدة، فارضة عصراً جديداً دقّ ناقوس الخطر لعملاق صناعة الصور الأكبر.

وأدى بها هذا التفاؤل الأعمى إلى إشهار الإفلاس في نهاية المطاف، لكن «كـوداك» كافحت للهرب من مصيرها المظلم، ولاتـزال في محـاولات للبقاء بعائدات صغيرة بعدما كانت تحقق مليارات الدولارات سنوياً.

قطاعٌ آخر أرهقه سباق التطور التكنولوجي، هو قطاع صناعة الهواتف الخلوية؛ وما الدموع التي ذرفتها شركة «نوكيا» عام ٢٠١٣، سوى دليل. يومها، ختم مديرها خطابه بالقول: «لم نفعل شيئاً خاطئاً، لكننا خسرنا بطريقة مـا»، وهو ما يختصر رحلة الانهيار.

وعزا عدد من هذه الدراسات سبب «وفاة نوكيا» ونظيراتها، ليس فقط إلى ضعف التقنية مقارنة بـغيرها، بل أيضاً إلى ضعف الرؤية لمستقبل القطاع، وعدم مواكبة التطور التكنولوجي الهائل الذي لحق به.

ليست «كوداك» و«نوكيا» و«بلاك بيري» سوى نماذج عن شركات عملاقة سقطت بسبب التأخر عن ركب التطور التكنولوجي، ولعلّ خسارتها درسٌ لأي شركة يتملّكها غرور التفوق أو الكسل عن بذل مزيد من الجهد للاستمرار على القمة، وفق مقولة «إن لم تتطور، فستغدو خارج المنافسة».